العدد (1870) السنة الثامنة - الجمعة (6) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أزمـــــة حكـــم لا أزمـــــة حكومـــة

سلمان النقاش

أفرزت العملية السياسية التي تلت التغيير التاريخي العراقي قبولا بأدوات الديمقراطية كسبيل متفق عليه لتعديل المسار التاريخي لحركة المجتمع، بغض النظر عن فعالية هذه الأدوات الجديدة على الواقع السياسي العراقي، ولم يأت هذا القبول بسبب الإيمان الكامل بمبادئ الديمقراطية او كحالة ثورية واعية كما تشير اليه معظم نظريات العمل في أدبيات الأحزاب والحركات السياسية والتي كانت مطلبا رئيسيا لها حيث تضمنتها جميع مقررات مؤتمراتها المشتركة قبل النظام (مؤتمر لندن ومؤتمر صلاح الدين) بل هو الخيار الأوحد المتاح أمامها لشغل المساحة المناسبة لكل منها على أرضية القاعدة السياسية الجديدة التي باتت تستوعب الجميع، ولأول مرة في التاريخ العراقي الحديث تكون الكلمة الفصل للجماهير عمليا في تحديد ملامح الصورة الجديدة للنظام السياسي، وأصبح للمواطن دور ثمين يتمثل في صوته الذي سيدليه في صناديق الاقتراع. وهكذا تم رسم خارطة طريق للبناء الديمقراطي من الناحية الشكلية بالارتكاز على المشروع الغربي (الشرق الأوسط الكبير).

لكن الديمقراطية الوافدة وفق حسابات ستراتيجية وسياسية للقوة العظمى حسب هذا المشروع الذي يهدف الى القضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه وإقامة أنظمة ديمقراطية تؤسس لمجتمعات مزدهرة اقتصاديا ومتحررة ثقافيا في المنطقة، التقت ولأول مرة مع خطط ونشاط القوى السياسية ذات التاريخ المعادي للامبريالية والاستعمار وما الى ذلك من شعارات فترة الحرب الباردة ورسمت خارطة طريق معدة سلفا على شكل مراحل، بدءاً بإسقاط النظام الشمولي بواسطة الآلة العسكرية الأمريكية المفوضة من مجلس الأمن الدولي.

وتطبيقا لبنود الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة مشفوعة بقرار ١٤٨٣ على اعتبار القوات الأجنبية العاملة في العراق قوات احتلال وعليها صيانة وحماية الشعب العراقي والتهيئة لتسليمه الى قيادة عراقية مؤقتة حددت في ٣٠/حزيران /٢٠٠٤ حسب القرار ١٥٤٦ الصادر من المجلس نفسه، وتنظيم قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي يحدد مرحلة الحكومة المؤقتة التي تهيئ لانتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية في ٢٠٠٥/١/٣٠ التي سوف تنشئ حكومة انتقالية تشرف على تنظيم لجنة لكتابة دستور دائم في العراق يحدد الشكل النهائي لإدارة المجتمع العراقي الحديث وتنظيم استفتاء شعبي عام للتصويت عليه، وفي حالة قبوله يصار الى انتخابات عامة في ٢٠٠٥/١٢/١٥ لانتخاب مجلس نواب عراقي دائم وحكومة دائمة.

وتم إلزام الجانب العراقي بهذه التوقيتات بدقة متناهية ومررت هذه المراحل كما خطط لها بنجاح ضمن عملية نشر الديمقراطية التي تبنتها واشنطن حتى لو طالب الشارع العراقي بالإسلاميين لإدارة أحوالهم، فان أدوات الديمقراطية في الحكم سوف تدفعهم الى الاعتدال وهذا يتطلب وقتا ريثما تستوعب الجماهير أهمية هذه الأدوات لحياتهم ومستقبلهم، فخرج ما لا يقل عن ٦٠٪ من العراقيين المسجلين في قوائم الانتخابات لانتخاب الجمعية الوطنية وبمقاطعة فئة اجتماعية محددة عدلت من رأيها لاحقا للمشاركة في كتابة الدستور والانتخابات العامة الثانية لانها أدركت بان هذا الطريق هو الوحيد لإثبات وجودها السياسي، وبين هذه المراحل كان هناك حراك آخر يدفع باتجاه إفشال هذه الخطة متكئا على ثوابت ومرتكزات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية تشكل تناقضا حادا مع المشروع الديمقراطي، ومن اهمها وفي مقدمتها المواجهة العالمية مع الإرهاب الذي يمثله تنظيم القاعدة الذي تمترس في حاضنات عراقية تعرضت الى صدمة مروعة فأيقظ سكونها ووجومها بتفجيره مقر الأمم المتحدة والسفارة الأردنية واغتيال عز الدين سليم رئيس مجلس الحكم، واضعا فئة من المجتمع هدفا (عملاء) يجب تصفيتهم تمهيدا لقيام الدولة الكونية الإسلامية المنطلقة من ارض المواجهة مع العدو الأول (أمريكا) التي أسقطت صدام ليشتد التناقض حينما أصبحت دول الجوار لاعبا رئيسيا بمجمل الوضع العراقي وتبلورت منظمات وفرق وجيوش مدعومة بميزانيات مالية مفتوحة والدخول في معارك عسكرية مستمرة مع القوات المسلحة العراقية والقوات متعددة الجنسيات إضافة لعصابات منظمة ومحترفة تأتمر بأجندات سياسة محلية وإقليمية ودولية، وفي لقاء مع هوشيار زيباري وزير الخارجية مع مجلة نيويورك تايمز الأمريكية كشف عن وجود ما تسمى (المؤامرة الجدية) التي بدأت قبل تشكيل حكومة المالكي عندما قام رؤساء أجهزة المخابرات في دول ما تسمى بـ(مجموعة الستة زائد اثنين التي تضم الكويت والسعودية والإمارات ومصر والأردن وتركيا، فضلاً عن الولايات المتحدة وبريطانيا) بتشجيع العرب السنة على المشاركة في الانتخابات العامة لاحتواء إيران، وقد وضع هؤلاء جميع إمكاناتهم المالية والاستخبارية لتحقيق هذا الهدف وبواسطة العملية السياسية نفسها توغلت هذه التنظيمات داخل المؤسسات الرسمية مخترقة جميع خططها الأمنية والتنموية جاعلة من الجهاز التنفيذي مكبلا وعاجزا ومتجها بقوة نحو الفشل في بناء دولة حقيقية تحمي المواطن وتصون الثروات.

هي ذي اذن المساحة التي أتيحت للسيد المالكي المنتخب وفق الآلية الديمقراطية المتفق عليها من جميع الأطراف والمطالب بتطبيق برنامجه السياسي الذي تلاه على مسامع مجلس النواب، وهي ذي الوزارة التي شكلها مستهلكة من عمرها سنوات أربعاً بعد مخاض عسير وهؤلاء شركاؤه في العملية السياسية أعضاء مجلس النواب الذين من المفترض ان يدعموا خططه وبرامجه.

إرادة وطنية جادة ومندفعة ومطبات من الإحباط يصنعها حتى المقربون في كتلته، إضافة الى الضغط الشديد الذي تحاصره به الإدارة الأمريكية بعد تلكؤ مشروعها وإحراجه بسلوكيات ميدانية على الصعيد العسكري واتصالات مع أطراف صنفوا حسب الوجهة الأمريكية بأنهم إرهابيون

وفي خضم استعدادات المالكي للاضطلاع بمهامه الموكلة تتفجر قبة سامراء كضربة موجهة تماما اليه ولوزارته في الوقت الذي كان يدعو جادا لمصالحة وطنية وفق برنامج معد بعناية يشمل كل من له وجهة نظر مخالفة لعملية التغيير، شرط ان لا تكون يده ملطخة بدماء العراقيين الأبرياء، لكن الاصطفافات أخذت منحىً آخر وتوقدت الجذوة الطائفية المفتعلة وفق صياغات مبرمجة ومتقنة لتضع العصي بين عجلات مسيرته، فما كان منه الا ان رمى بجميع ثقله لدرء حرب أهلية وشيكة الوقوع واستمر بالدعوة الى المصالحة فكانت وثيقة مكة محاولة جادة ومخلصة لتقريب وجهات النظر بين من يبدون بانهم المختلفون.

وبدا إصراره على الإصلاح واضحا من خلال دعوته الى إطلاق الاستحقاقات المالية بعد إقرار ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٧ لجميع الوزارات والمحافظات والحث على إنفاقها في مشاريع إعادة الاعمار وتلبية خدمات المواطن، كما حقق انتصارا سياسيا دوليا حين جمع أكثر من خمسين دولة في مؤتمر شرم الشيخ أقرت للحكومة بأحقية ان يعيش الشعب العراقي بحرية وسلام ومتنعما بخيرات أرضة وثرواته المتعددة وتم إصدار وثيقة العهد الدولي حيث تلتزم جميع هذه الدول بإطفاء جميع ديون العراق او معظمها وتتعهد بإعادة اعمار جميع البنى التحتية للعراق مقابل ان يحقق العراق منجزات سياسية على طريق المصالحة الوطنية، لكن العربة تبدو واقفة والخلل يعلمه المالكي وشركاؤه في العملية السياسية انه أزمة حكم لا أزمة حكومة..

اذ قال زيباري لنفس المجلة (ان المالكي يرى ضرورة الاستعجال في تحقيق منجزات سياسية ينتظرها الأمريكان بفارغ الصبر لكن التغيرات التي حدثت في المشهد السياسي في الآونة الأخيرة ستجعل مهمته صعبة خاصة بعد الانشقاقات التي يشهدها التحالف الوطني والوتيرة المرتبكة التي يسير بها مجلس النواب) فحكومة الوحدة الوطنية التي ظهرت على انها مساهمة جميع الأطراف لبناء دولة القانون والمؤسسات تحولت الى محاصصة تابعة تماما لمرجعية الكتل النيابية ورئيسها بالذات ولتنتقل عدوى الفوضى الضاربة أطنابها في البرلمان نتيجة نظام المحاصصة الى الوزارة لتتفاقم مشاكل المواطن ويأخذ لغطا ما طريقه الى الإسماع بان هناك حركة لقلب النظام السياسي (حكومة الإنقاذ) التي تعني نسف خارطة الطريق التي دفع فاتورتها شعب رضي ان ينشر غسيله المرقع أمام الملأ دون ان يخجل لان أرضه وتاريخه كفيلان بإعادة عزته المستلبة وهاهو المالكي لم يخف عجزا ولا يناور بادعاء سطوة جلبتها أصوات الناخبين، واذا كان لابد من انقلاب فليقم به المالكي نفسه ويمارس حقه الدستوري في الإصرار على الانتهاء من مشروع بناء دولة القانون والمؤسسات.

الإعـلام العـراقـي والـدور الوطنـي

ميعاد الطائي

في ذكرى تأسيس جريدة المدى لابد لنا من ان نتوقف عند الدور المهم لوسائل الإعلام العراقية في نجاح التجربة الديمقراطية التي كانت بحاجة لتوفر عناصر هذا النجاح وهي كثيرة أهمها المساندة الإعلامية من وسائل إعلام تحمل على عاتقها الوقوف أمام المد الإعلامي المعادي لهذه التجربة حيث يلعب الرأي الحر والإعلام الصادق دورا مهما في بناء الفرد والمجتمع خاصة عندما يقوم بالدور المرسوم له كأقوى أدوات الاتصال الحديثة التي تساعد المواطن على تثقيف نفسه والوقوف أمام أحداث العصر والتواصل مع العالم والتفاعل مع الحدث من خلال الأفكار والرؤى والتحليلات التي يتبناها الإعلام الحر ويقوم بإيصالها إلى القراء . لذا أصبحت مهمة بناء إعلام وطني حر ومستقل من اشتراطات التحول الديمقراطي وبناء دولة القانون والمؤسسات، ومن الضرورة بمكان أن تسعى الحكومة العراقية والبرلمان إلى الاهتمام بهذا الجانب المهم ..

وان الأنظمة الدكتاتورية تخشى من الرأي الحر والإعلام المنصف من اجل ذلك ولأهمية دور الإعلام قامت تلك الأنظمة بالسيطرة على هذا الجانب من خلال فرض القيود وتحديد الحريات وإعطاء مقاليد التحكم لمؤسسات قمعية تراقب عمل المؤسسات الثقافية عبر سيطرة الأنظمة على وزارة الثقافة والإعلام وربط عملها وأهدافها بأهداف النظام التسلطي والدكتاتوري والذي يحكم معظم البلدان في المنطقة، والعراق إحدى هذه الدول التي كانت تعاني سيطرة الأنظمة وتضييق الحريات ومنع الرأي الحر وعدم الاستماع للرأي الآخر، ولكن بعد التغيير الذي طرا على المشهد العراقي بعد سقوط النظام الدكتاتوري في ٢٠٠٣ وجد الإعلام نفسه أمام منعطف مهم وتاريخي حيث حصل على فضاء كبير من الحرية في التعبير عن الرأي والنشر وإصدار الصحف وإطلاق الفضائيات واستخدام جميع وسائل الإعلام بحرية كبيرة .وهكذا شهدنا جميعا الدور الفعال لصحف عديدة كانت المدى في مقدمتها في هذه الفترة التي تعد تحديا كبيرا للإعلام العراقي الذي وجد نفسه أمام مد إعلامي معاد يشكل خطرا على التجربة العراقية من خلال إشاعته الفتنة التي مازال يحاول زرعها بين أبناء الوطن الواحد ويحاول دائما إيصال صورة مظلمة ومأساوية إلى متابعيه عن حال العراق وشعبه، وان هذا الإعلام المعادي ما هو إلا امتداد طبيعي ووريث لوسائل الإعلام التي كانت إبان وجود النظام السابق الذي كان يقف في طريق حرية الشعب العراقي ويحاول الحيلولة دون تحقيق أحلامه في العيش بسلام . ولكن إعلامنا الحر الجديد وقف ندا لهذا المد المعادي وكانت العديد من الصحف قد وقفت أمام التحديات الكبيرة حيث واكبت التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق الجديد وكان مطلوبا منها أن تكون إلى جانب الشعب العراقي وهو يواجه هذا الخطر، وبالفعل استطاعت الصحف الوطنية وإعلامها الناجح أن تساعد على محاربة الفتنة الطائفية من خلال أفكارها ومن خلال إرساء مفاهيم الوحدة والتسامح والتصالح وإفشال مخططات الغزو الإعلامي الذي كان يتعرض له العراق، فكان لهذه الأجهزة دور مهم في تحقيق المصالحة واستتباب الأمن من خلال المشاركة في بناء شخصية المواطن وتحصينه ضد الأفكار المعادية ،وبث روح المواطنة عند المواطن العراقي من خلال نشر المفاهيم الوطنية وجعلها في مقدمة اهتمامات المواطن والدولة على حد سواء، ولقد شهدت الساحة الإعلامية العراقية تواجد الكثير من الصحفيين العراقيين المبدعين والإعلاميين أصحاب الأفكار الحرة الذين كان لهم الدور المهم في إرساء المفاهيم الجديدة على الساحة العراقية وشاركوا في إيصالها إلى القارئ عبر مقالاتهم وتقاريرهم وتحليلاتهم التي ساعدت المواطن العراقي على فهم واستيعاب الأحداث التي مرت عليه عبر السنوات الحرجة في عمر التجربة العراقية والتي لعب فيها الإعلام بكل وسائله دورا فعالا وساعد الشعب العراقي على الخروج من النفق المظلم الذي أراد البعض أن يحشره فيه .ونستطيع في النهاية ان نقول: ان الإعلام الحر في العراق كان ثمرة التجربة الديمقراطية في هذا البلد والتي لم تكن لتنجح لولا توفر كل مقومات النجاح وأهمها وجود إعلام مهني وحر يدعم هذه التجربة ويساعدها على التواصل مع أبناء الشعب العراقي .نتمنى لإعلامنا الوطني أن يستمر في النهج الديمقراطي الحر الذي انتهجته منذ البداية لان ذلك سيضمن له النجاح والاستمرار لخدمة العراق وتجربته الديمقراطية الجديدة.

النزاهة وإيقاف نزيف المال العام

محمد صادق جراد

يمثل الفساد بأنواعه تحديا خطيرا في وجه أي محاولة للتنمية في البلدان التي تعيش فترة انتقالية حيث تشهد الساحة العراقية بعد التحول الديمقراطي صراعات متعددة في الأفكار والقيم والمفاهيم فكلما أردنا تطبيق مفاهيم جديدة اصطدمنا بالموروث السابق الذي ترسخ في ذاكرة وأخلاقيات البعض وتحول إلى عرف ثابت من الصعب تغييره .

ومثال على ذلك إننا عندما نحاول تطبيق مفاهيم وقيم النزاهة والشفافية في المجتمع العراقي نصطدم بتفشي الفساد بكل أنواعه المالي والإداري والسياسي وصعوبة القضاء عليه، كونه من موروثات النظام السابق الذي ساعد على تفشيه من خلال تدني المستوى المعيشي للموظف والمواطن بصورة عامة الأمر الذي سوّل له أن يتقبل المال الحرام بعذر الاضطرار فكان من أول الأسباب لانتشار ظاهرة الفساد بالإضافة إلى انعدام ثقافة النزاهة وغياب الوازع الديني والأخلاقي في تلك المرحلة.واليوم وبعد التغيير الذي طرأ على المشهد العراقي علينا أن نتحمل مسؤولية القضاء على الفساد الذي يعد خطرا كبيرا على التجربة العراقية والذي يتسبب بهدر المال العام والقضاء على كل الطموحات بالنهوض والتنمية الاقتصادية وعرقلة الإنجازات التي تحققها الدولة، والتعريف الذي يراه البعض مناسبا للفساد الإداري هو في إنه سلوكيات منحرفة لا أخلاقية يمارسها بعض الموظفين داخل الجهاز الإداري أو خارجه وتؤدي إلى حرف ذلك الجهاز عن أهدافه المرسومة لصالح أهداف شخصية وسواء كان ذلك بأسلوب فردي أو جماعي نظمي.

وقد بدأت تظهر إلى الواجهة الكثير من الإجراءات والتدابير المناسبة بمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة والتصدي لمحاربتها حتى باتت هذه الآفة التي تصعب محاصرتها تحتل المرتبة الثانية بعد خطر الإرهاب . و من اجل ذلك كان من الضروري وجود جهات رقابية مثل هيئة النزاهة، وضرورة منحها الصلاحيات الواسعة كي تتمكن من محاولة إيقاف نشاطات الفساد من خلال عملها على محاربة المفسدين وكشف نشاطاتهم.. ولو أردنا أن نجد تعريفاً مناسباً للنزاهة لغة فهي البعد عن السوء، كما جاء في معجم الصحاح للجوهري، والتنزه هو أن يرفع المرء نفسه عن الشيء تكرما كما ذكر الأزهري في تهذيب اللغة. ومن هذا التعريف نكتشف إن هيئة النزاهة لا تقتصر على كونها جهة رقابية مهمتها كشف المقصرين ومحاسبتهم وحسب بل هي مؤسسة أخلاقية يقع على عاتقها تثقيف المجتمع بأخلاقيات النزاهة التي تؤكد حرمة المال العام واحترام القوانين والتوعية بمخاطر الفساد، وتؤكد نبذ ثقافة الفساد وتعزيز جهود محاربته والحد من أخطاره عبر توعيته بمختلف السبل، ولابد من الإشارة هنا إلى إن عمل هذه الهيئة بحاجة إلى تضافر الجهود والتعاون من قبل المواطن أولا ومن قبل المنظمات والجهات ذات العلاقة فلا بد من دور لمنظمات المجتمع المدني في نشر المفاهيم الجديدة وغرس القيم والأخلاق بين أفراد المجتمع وتوعيته بضرورة التعاون في القضاء على الفساد بأنواعه من خلال عقد الندوات والاجتماعات وفتح ورش عمل لهذا الغرض .وكذلك لا بد من دور مهم للإعلام الوطني الحر في محاربة المفسدين من خلال وسائله المتنوعة ولا ننسى دور المؤسسة التربوية في إعداد جيل مؤمن بمبادئ النزاهة والشفافية وكل القيم التي من شانها ان تقف في وجه الفساد والمفسدين ولكي نحصل على هذا الجيل لابد من إعداد المعلم إعدادا صحيحا وإيجاد مناهج دراسية، تتناسب مع احتياجات المرحلة التي نمر بها .ومن اجل عراق مزدهر ومن اجل بناء الإنسان العراقي علينا أن نعمل جميعا على مناصرة النزاهة في حربها على الفساد والمفسدين كي نضمن مستقبلاً زاهراً لأبنائنا وللأجيال القادمة في عراقنا الجديد.

واقـــع العـمـل الـنـقـابـي فـــي الـعـراق

حسين علي الحمداني

تثار بين الحين والآخر قضايا تتعلق بعمل النقابات المهنية في العراق وفي مختلف القطاعات ويثار معها جدل حول هل إنها تمثل منظمات ومؤسسات مجتمع مدني ينطبق عليها قانون منظمات المجتمع المدني أم انها تختلف عن هذه حيث إنها تشكل حلقة وصل كبيرة جدا بين أرباب العمل والعاملين وبالتالي ينطبق عليها قانون آخر غير قانون منظمات المجتمع المدني، ورغم ان الدستور العراقي نص وفي المادة (٢٢) ثالثا: تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، أو الانضمام إليها، وينظم ذلك بقانون، والنقابة كما هو متعارف عليه هي جمعية تشكل لأغراض المفاوضة الجماعية أو المساومة الجماعية بشأن شروط الاستخدام ولرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية والالتجاء إلى العمل السياسي في بعض الحالات الضرورية، ولقد كانت بريطانيا أسبق الدول إلى الاعتراف بالأهلية الكاملة للنقابات العمالية، وكان ذلك في عام ١٨٧١ وكانت الفترة الممتدة من ١٨٩٠ حتى ١٩١٨هي الفترة الأكثر ازدهاراً للعمل النقابي في بريطانية عندما دخلت معظم فئات المجتمع البريطاني في عضوية النقابات وأصبح العمال قوة مؤثرة في الحياة السياسية في البلاد وترافق ذلك مع ظهور حزب العمال البريطاني كدليل حاسم على أن العمال آن لهم أن يقوموا بدورهم في شتى شؤون المجتمع البريطاني.والنقابة فكرة قائمة على (المساومة الجماعية) أي أن لا يتقدم العمال إلى المصنع آحاداً وأفراداً فيستبد بهم صاحبه ويملي عليهم شروطه، ولكن أن يتقدموا كجماعة لها صوت واحد بحيث لا يوجد إلا هذا الصوت الواحد وبالتالي يضطر أصحاب الأعمال للنزول من عليائهم، والتفاهم مع العمال وبالتالي نجد إن الأسباب والدوافع التي ساهمت في إيجاد النقابات هي الثورة الصناعية التي أفرزت طبقة الرأسماليين وهم التجار الذين أقاموا المصانع كوسيلة لجني الأرباح وأداروها كمشروع تجاري، وكان دستورهم هو دستور التجار في كل أنحاء العالم (اشتر بأرخص الأسعار وبع بأغلاها)، وأوّل من حاولوا شراءه بأرخص الأسعار هي الأيدي العاملة، فكان تأسيس النقابات والتي تدار بشكل ديمقراطي حتى أطلق البعض عليهم بممارسي (الديمقراطية الصناعية) واستطاعت هذه النقابات من إجبار أرباب العمل على تحقيق مطالبها عبر وسائل عدة منها: أسلوب (الإضراب) كطريقة للضغط، وكانت الحكومات آنذاك لا تعرف وسيلة للضغط إلا الحرب في الخارج والأحكام العرفية الاستثنائية في الداخل فجاءت الحركة النقابية بالإضراب كوسيلة جديدة لنيل الحقوق.

وفي العراق يعود تاريخ العمل النقابي الى عام ١٩٣٠، حيث تشكلت أول المجاميع النقابية العمالية في كركوك والبصرة وبغداد وسط عمال النفط. من هنا نجد إن العمل النقابي في العراق قديم ومترسخ كإطار لتنظيم العمال والمطالبة بحقوقهم، وتبلورت على هذا الأساس الكثير من الاتحادات والنقابات المهنية والتي مثلت الطبقات والشرائح الاجتماعية كلاً حسب اختصاصها، وتمكنت من تعزيز وجودها عبر آلياتها المشروعة في نيل الحقوق لأعضائها بما يؤمن حضورها فيهم، ويمكننا القول بأن فترة ازدهار النقابات والاتحادات في العراق هي في عهد الملكية التي سمحت بالتعددية في شتى المجالات بما فيها الأحزاب والاتحادات والنقابات ووصل إلى درجة التنافس الحزبي في انتخابات هذه النقابات، ورغم إن ميدانها الحقيقي كان الاهتمام بالشرائح المنتمية إليها إلا إنها كانت على تماس مباشر بقضايا عديدة في مقدمتها الأوضاع السياسية في العراق والوطن العربي وسط صعود المد القومي آنذاك، فنجد إنها قد ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه القضايا عبر التبرعات حينا وتنظيم المسيرات والتظاهرات حينا آخر لكنها لم تتحول إلى وسائل ضغط كما هو حاصل ويحصل في بريطانيا وسائر أوروبا، وبانتهاء الملكية في العراقية بدأت النقابات والاتحادات تتحول إلى كانتونات تابعة لهذا الحزب أو ذاك في مرحلة ما بعد عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٨ حيث بدأ المنعطف السلبي الكبير في الحياة النقابية العراقية عبر سياسة الاحتواء التي اتبعها الحزب الحاكم وتوجيه كل الفعاليات الجماهيرية والشعبية باتجاه واحد يعزز من قبضته على المجتمع من خلال السيطرة على الفعاليات الموجهة لهذا المجتمع والمتمثلة بالاتحادات والنقابات، وهذا ما جعلها تبتعد عن مهامها الأساسية في الدفاع عن حقوق من تمثلهم سواء كانوا عمالاً أو أطباء أو معلمين أو غيرهم من الفئات وافتقادها القيمة المعنوية التي أنشئت من اجلها.

وبعد التغيير الذي حصل في العراق بسقوط النظام الشمولي في نيسان ٢٠٠٣ عانت هذه النقابات كثيرا حيث تم حلها ووصل الأمر بمصادرة أو وضع اليد على ممتلكاتها، يضاف إلى ذلك تعرض مقراتها لعمليات السلب والنهب والاستيلاء على مبانيها. وانحسر دورها في المجتمع حتى يومنا هذا باستثناء اتحادات قليلة جدا استطاعت أن تتلاءم مع التغيرات وتستوعبها لأنها مؤمنة بهذا التغيير مثل اتحاد الأدباء والكتاب العراقيين ونقابة المهندسين وعدد آخر منها استطاع أن يرفد العمل الاتحادي والنقابي بطاقات جديدة ويقدم خدماته بالشكل المطلوب.

ناهيك عن دورها في تثقيف المجتمع وبنائه وفق قواعد وطنية قائمة على التعددية واحترام الآخر، ولعل أبرز ما تعانيه الحركة النقابية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يتمثل بعدم استعادتها مبانيها التي هي مقراتها في بغداد والمحافظات من جهة ومن جهة ثانية هي عدم قناعة وإيمان الشرائح التي يفترض إنها تمثلها بما تقدمه من خدمات لها حيث نجد إن نقابة المعلمين في العراق تعاني عزوفاً في الانتماء إليها من قبل المعلمين والمدرسين الذين يعللون ذلك بأن كل ما تقدمه النقابة لهم مجرد هوية غير معترف بها حتى من قبل مديريات التربية، وهذه كمشكلة يمكن حلها عبر توفير مجموعة خدمات تقدم لهذه الشريحة أو تلك عبر النقابة من أجل تفعيل دورها في محيطها الذي تعمل فيه. وكذلك يمكن تشخيص ضعف الاهتمام الإعلامي بالنقابات والاتحادات وعرض نشاطاتها في وسائل الإعلام المختلفة، لهذا نجد إن النقابات والاتحادات في عراق ما بعد ٢٠٠٣ أمامها فرصة كبيرة لتأخذ دورها المطلوب في تفعيل وتنشيط العمل النقابي بعد أن عانت مسيرتها في العقود الأربعة الأخيرة التكبيل والانجرار وراء شعارات الحزب الواحد وأن تضع البناء الرصين للعمل النقابي في ظل الأجواء الديمقراطية التي يعيشها العراق وأن تسعى جاهدة لتكون قوة ضغط إيجابية باتجاه تحسين الأوضاع المعيشية والثقافية للمجتمع، وأن تبتعد قدر الإمكان عن (تسييسها وتحزبها) حتى لا تتكرر التجربة الماضية وتتحول إلى واجهات حزبية.